التنمية السياحية في الجزائر واقع وآفاق

أ . شويكات محمد

جامعة زيان عاشور، الجلفة

مقدمة:

إن التحولات الاقتصادية العالمية منذ الثمانينات أحدثت نقلة نوعية في كثير من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، غيرأن الكثير من الدول النامية وجدت صعوبة في مواكبة هذه التحولات والمضي نحوها بنفس الوتيرة التي يسير بها الاقتصاد العالمي ويرجع سبب ذلك إلى:[339]

* مشكل إستقرار الاقتصاد الكلي لهذه الدول.

* ضعف الموارد الاقتصادية من أجل تمويل السياسة الإقتصادية وتجسيدها.

* ضعف السياسات الاقتصادية غير المرجحة للاستثمار الأمثل والمناسب لمثل هذه الدول.

* عدم إستقلال الموارد الاقتصادية المتاحة منها مورد المنتج السياحي، فإذا كانت أحد الأسباب الرئيسية من أجل تجسيد السياسة الاقتصادية تتعلق أساسا بتمويل هذه السياسة فإن البحث عن مصادر التمويل يمثل الشغل الشاغل للعديد من الدول ولعل إتجاه بعض الدول النامية نحو ترقية المنتج السياحي يدل على إدراكها لأهمية القطاع السياحي وهذا من خلال:

* المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

* المساهمة الهامة في فتح مناصب التشغيل داخل هذا القطاع.

* باعتبار السياحة قطاعا إستراتيجيا إذا ما أحسن استغلاله يمكن من إجتذاب عدد معتبر من السياح للدول النامية وبالتالي إنفاق ملايير الدولارات التي تحتاجها هذه الأقطار لتمويل سياستها الاقتصادية والمتمثلة في تغطية مستورداتها ومشاريعها الإنمائية كما أن هذه الأموال ستحرك أيضا الطلب على السلع المحلية الزراعية والصناعية والخدمية وبالتالي تحريك الأنشطة الاقتصادية وتوسعها نحو مناطق ريفية ونائية[340].

---

[339] - نبيل الروبي،مؤسسة الثقافة الجامعية،بدون سنة نشر، القاهرة، ص: 16.

[340] - أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص: 151.

فالسياحة حاليا هي صناعة تجارية ومورد اقتصادي هام في عملية تمويل السياسة الاقتصادية، فقد بينت أحدث الإحصائيات العالمية أنه في سنة 2004 وصلت الموارد السياحية العالمية إلي 722 مليار دولار بـــ 763 مليون سائح أي بزيادة قدرها 10% عن سنة 2003 وبلغ حجم استثماراتها 9.4% من إجمالي الاستثمارات العالمية، كما أنها تساهم بأكثر من 10% من إجمالي الناتج العالمي بالإضافة إلي أنها توفر أكثر من 214 مليون منصب شغل[341] وبلغ عدد السياح القادمين لمجموع الدول العربية 51 مليون سائح سنة 2005 وبلغ عدد المشتغلين بالقطاع السياحي بصفة مباشرة وغير مباشرة ما يقارب 13.6 مليون عامل سنة 2007[342]، هذا المردود الاقتصادي الكبيرأدى بأغلبية البلدان إلى مراجعة إستراتيجياتها التنموية من خلال جعل السياحة أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي ظل هذه المزايا التي تعطيها الثروة السياحية للقطاع، ومن ثمة رفع المردود الإقتصادى والاجتماعي له جعلت بعض الدول منها دول شرق آسيا مثل الهند وباكستان وإيران وكذلك دول أخرى مثل مصر والمغرب والأردن وتونس وقطر والإمارات العربية تعتني بكل ما هو حضاري أو تراثي أو طبيعي أو ديني وتطور ماهو مادي من فنادق وخدمات وإنشاء معاهد خاصة من أجل تكوين ورفع مستوى الأداء والخبرة لتقديم هذه الثروة كمنتج سياحي متجدد و قابل للتسويق[343]، وكما يقول أحد المسؤلين في البنك الدولي "السياحة تشكل للبلدان المتخلفة المحرك الحقيقي للتنمية تماما كما كانت الصناعة الثقيلة تحرك التنمية في أوربا". ورغم أن الجزائر تملك كل مقومات الثروة السياحية المتكاملة ورغم إنتهاجها عدة سياسات في إستغلال هذه الثروة لتطوير السياحة كعنصر هام في تجسيد أهداف السياسة الاقتصادية إلا أن مساهمتها في ذلك ظلت محدودة. فالجزائر تظل البلد الوحيد تقريبا المحاذي للبحر المتوسط الذي بقيت حصته في السوق العالمية للسياحة ضعيفة جدا فهي تشكل في المتوسط 0.13% من التدفقات السياحية العالمية أما بالنسبة للسياحة العربية فهي تشكيل 0.86% سنه 2007 أما بالنسبة للإيرادات السياحية فهي ضعيفة جدا بالنسبة لإيرادات السياحة الدولية ولا تكاد تذكر[344].

إشكالية الدراسة: مامدى إستيعاب السلطات السياحية في الجزائر للتأخر الكبير الذي يمس القطاع السياحي؟ وهل خطة التهيئة السياحية حتى سنة 2025 تجعل من الجزائر وجهة سياحية بالنسبة لحوض المتوسط وتحتل مكانة لائقة بين الدول العربية السياحية والعالمية؟

---

[341] - تقرير صادر عن المنظمة العالمية للسياحة، 2002.

[342] - تقرير صادر عن جامعة الدول العربية، 2007.

[343] - عزوز محمد، الشراكة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 17.

[344] - omt: bamame omt du tourisme intemotiamol volume 4 ne'l janvier 2006 p: 3

وللإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي السياسة السياحية المتبعة في السابق نحو القطاع السياحي وما أسباب فشلها ؟

- ما هي مكانة السياحة الجزائرية ضمن الدول العربية والعالمية؟ وهل تعتبر التنمية السياحية قاطرة للتنمية الاقتصادية؟

- هل نجاح التسويق السياحي في الجزائر رهين السياسات التنموية المتبعة في هذا القطاع؟ وهل هناك إستراتيجية تسويقية واضحة للخروج من هذه الأزمة؟

- ما هي أهداف مخطط التهيئة للسياحية الجزائرية حتى سنة 2025، وماهي وسائل تحقيقه ؟

للإجابة على هذه التساؤلات نطرح الفرضيات التالية:

- الجزائر تتوفر على ثروة سياحية طبيعية ومادية لم يتم إستغلالها بسبب عدم وضوح الرؤية السياسية لأهمية القطاع.

- مكانة الجزائر ضمن خريطة مكونات ومردود القطاع السياحي على المستوى العربي والعالمي لا تعبر عن إمكانياتها السياحية.

- تبني إستراتيجية تسويقية للنشاط السياحي قادرة على تحقيق الأهداف بغية مواجهة التطور الدائم في العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية؟

- يعتبر مخطط التهيئة السياحية حتى سنة 2025 من خلال الإمكانيات المسخرة والنتائج المرجوة واقعي وطموح لولا بعض المثبطات.

منهج البحث : نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي من أجل تقديم المراحل التي مر بها تطور القطاع السياحي في الجزائر ونتائجها وكذلك إستخدمنا المنهج التحليلي الكمي من أجل تحليل هذه النتائج ومن أجل إبراز أن القطاع السياحي في الجزائر له القدرة على أخذ مواقع هامة على الصعيدين المتوسطي والعربي.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الدراسة في كون القطاع السياحي أصبح يمثل بديلا اقتصاديا مهما في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتوضيح أهمية خطة التنمية السياحية حتى سنة2025 التي وضعتها الجزائر لنهوض بالقطاع السياحي والتي تشكل دفعة نوعية وقوية وتبين أن السلطات عازمة على جعل الجزائر تأخذ نصيبها المستحق في السوق السياحية العالمية والعربية من خلال الدور الفعال للنشاط التسويقي.

I) تطور القطاع السياحي في الجزائر منذ لاستقلال حتى اليوم:

سنتطرق إلى مراحل تطور القطاع السياحي في الجزائر من الاستغلال إلي يومنا هذا وذلك من خلال إبرازنا للإمكانيات السياحية والطبيعية والثقافية وتحليلنا للسياسات السياحية المتعاقبة التي عرفها القطاع مع إبراز الإنجازات والنتائج المحققة في مختلف المراحل وكذا الصعوبات التي إعترضت تطوره.

أ- الموارد و الفضاءات السياحية في الجزائر:

أهمها الموقع وسط بلدان المغرب العربي من جهة وبوابة إفريقيا على قارة أوربا بساحل طوله 1200 كلم على البحر المتوسط وبمساحة إجمالية قدرها 2.381 مليون كيلومتر مربع هذا بالإضافة إلي إنتشار الخلجان والحظائر البحرية وتنتشر النباتات الخضراء والغابات في الجبال والسهول المحيطة بالشاطئ التي يسودها مناخ معتدل على مدار السنة بسبب نسيم البحر،حيث الدافئ في الشتاء وسياحة الشواطئ في فصل الصيف.

كما تحتوي الجزائر من بين جميع البلدان الصحراوية على أكبر مساحة صحراوية بحوالي2مليون كلم متر مربع بها مصنفات عالمية من مخلفات حضارية لعصور مختلفة من الزمن مسجلة لدى منظمة ليونسكو مثل الحظيرة الوطنية لطا سيلي وكذلك واد ميزات بغرداية وتمنراست بأقصى الجنوب ولها مناطق تمتاز بالمناخ الدافئ شتاء والحار صيفا مما يشكل قبلة للسواح الأوروبيين في فصل الشتاء وتقام بها الكثير من المهرجانات الثقافية والسينمائية وتكون مكان لأقامة المنافسات الرياضيات في الشتاء لو يحسن إستغلالها؛ كما توجد بها منابع للحمامات المعدنية منتشرة عبر الوطن أثبتت التحليل الطبية أنها تصلح لعلاج الكثير من الأمراض.

في حين توجد بالجزائر ثقافات وتراث متنوع ناتج عن مساحة الجزائر الشاسعة والتنوع العرقي بها وتعاقب الحضارات عليها، فافيها آثار رومانية وإسلامية في تلمسان وبجاية وكذلك مباني تاريخية عقدت بها الاجتماعات السرية حول الثورة التحريرية الكبرى.

كل هذه العوامل تجعل من الجزائر قبلة للسياح على مدار السنة لتنوع المنتجات السياحية بها.

ب – أهداف التنمية السياحية : تهدف التنمية السياحية إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي ومن هنا تكون التنمية السياحية إحدى وسائل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي من مؤشراتها، زيادة الدخل القومي والدخل الحقيقي للفرد من خلال دفع المتغيرات السياحية في المجتمع[345] للنمو

[345] - نبيل الروبي، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر، القاهرة، ص: 11

بأسرع من معدل النمو الطبيعي أي أن التنمية السياحية تعتبر في هذه الحالة نمو إراديا مدفوعا[346] وهناك مؤشرات عديدة تنبئ عن هذا النمو في قطاع السياحة لعل في مقدمتها الزيادة في عدد السائحين وعدد الليالي السياحية والإنفاق السياحي والإيرادات السياحية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية دون الإفراط في هدر الطاقات السياحية الطبيعية والبيئية، وتتطلب التنمية السياحية أن يتدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت ممكن، ويعمل التخطيط السياحي على تهيئة الظروف التي تؤدي إلي التنمية السياحية وتعجل بها، حيث تنطوي عملية التخطيط على تحديد الأهداف وتقدير الموارد وتحديد حجم الاستثمارات ووسائل تمويلها وإختيار المشروعات التي تتطلبها أهداف الخطة.

ج- مخططات التنمية السياحية في الجزائر:

1- لمحة تاريخية عن السياحة في الجزائر: برنامج التوسع السياحي بالجزائر تضمنه مخطط ورثته الجزائر بعد الاستقلال تمثل في قدرات إستقبال قدرت ب 5922 سرير ويعود هذا التوزيع إلي التوجهات الاستثمارية للإدارة الفرنسية بهدف الاستجابة لرغبات وأذواق الزبائن الأجانب وكذلك متطلبات النشاط الاقتصادي للمستعمر، وخلفا المستعمر عند مغادرته الجزائر هياكل سياحية في حالة متدهورة وغير قادرة على تلبية حاجيات السياح وضعف شبكة الموصلات (طرق، موانى، مطارات، وسائل نقل...) زيادة على الظروف الاجتماعية المتردية وإنعدام اليد العاملة المؤهلة في المجال السياحي هذا الوضع لم يشجع الدولة على الاهتمام بهذا القطاع نظرا لقلة التمويل والتركيز على تلبية المتطلبات الاجتماعية المستعجلة بعد خروج المحتل، وعليه فإن المرحلة الممتدة من الاستقلال إلي غاية 1966 لم تعرف أي إستثمار سياحي جديد سواء في الهياكل الفندقية أو المنشأت القاعدية وكان إنشغال الدولة في المجال السياحي في هذه الفترة منحصر في[347].

- إحصاء الإمكانيات السياحية وصيانة الإرث السياحي.

- جمع المعلومات وإعداد الدراسات المتعلقة بمناطق التوسع السياحي القابلة للتهيئة.

- وضع هياكل تسيير لتنمية القطاع السياحي.

كما لم يصدر أي قانون تشريعي يخص القطاع السياحي حتى سنة 1966.
يمكن أن نقسم السياحة في الجزائر إلى أربعة مراحل أساسية كالتالي:

---

[8] - belkace hedas : role socio – economique du tourisme cas de l' algerie edition ENAP/ ENAL . OPU. 1998 algerie.

المرحلة الأولى (1963 – 1978):[348] ورثت الجزائر بعد الاستقلال قدرات إستقبال تقدر بـــ 5922 سرير، موزعة كمايلي:

- السياحة الشاطئية 50%.
- السياحة الحضرية 40%.
- السياحة الصحراوية 10%.

ومنذ سنة 1966 شرعت الدولة في إعداد النصوص التنظيمية والمخططات التنموية التي من شأنها أن تنمي قطاع السياحة ضمن سياسة سياحية حددها ميثاق السياحة لعام 1966 ضبط فيها أسس النشاط على المدى البعيد والتي تتجلى في الأهداف التالية:

* توفير العملة الصعبة.
* إنشاء مناصب عمل.
* إدماج الجزائر في السوق السياحة العالمية.

وخلال هذه الفترة بلغت الاستثمارات المخصصة لقطاع السياحة 4290 مليون دينار جزائري أي 0.9% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات، وعلى مستوى الإنجازات المادية سمحت مخططات التنمية بإنجاز 18300 سرير وهو عدد بعيد عن الهدف المسطر لسنة 1979 الذي يقدر بـــ 60000 سرير. وفي ميدان الشغل والتكوين فإن القطاع سمح بإنشاء 7252 منصب شغل دائمة حتى سنة 1977. وخلال الفترة (1970 – 1977) فإن عدد السياح لم يتجاوز03 مليون أي بمعدل 214000 سائح في السنة. وهذا مايعكس ضعف السياسة السياحية لهذه الفترة. ورصدت الدولة مبلغ قدره 1099050 مليون دينار جزائري لمخططات التنمية الشاملة لم يستفيد منها القطاع السياحي إلا بـــ 4290 مليون دينار جزائري بنسبة 0.90% من الاعتمادات الكلية مما أنعكس سلبا على تنفيذ المشاريع السياحية المبرمجة في كل المخططات.

المرحلة الثانية (1979 – 1978): عرفت هذه المرحلة عدة تحولات من خلال إعادة تنظيم القطاع، وكذلك إعادة هيكلة المؤسسات السياحية ولامركزيتها، فمن خلال المخططات الخماسية (1980 – 1989) تمت برمجة الفندقة الحضرية وتطوير الحمامات المعدنية وكذلك لامركزية الإستثمارات وتنويع المتعاملين مثل: الجماعات المحلية، القطاع الخاص، ومؤسسات عمومية أخرى.

وفيما يخص الإستثمارات فقد تم إقتراح مبلغ 6900 مليوندينار جزائري كنفقات للمخطط الخماسي الأول والثاني، وقد إحتلت الجزائر سنة 1985 المرتبة الخامسة إفريقيا بقدرة إيواء 39213 سرير بعد كل من تونس، المغرب، نيجيريا، مصر. وفي نهاية 1989 بلغت قدرة الاستقبال 48302 سرير.

[9]- المجلس الإجتماعي والديمقراطي، مشروع التقرير حول المساهمة من أجل تحديد السياحة الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000

بالرغم من الزيادة المسجلة في قدرات الاستقبال في مدة خمس سنوات بحوالي 1538 سرير، إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع البلدان الأخرى المنافسة التي ضاعفت قدراتها الفندقية.

وتميزت هذه الفترة بوضع حيزا لتنفيذ الإصلاحات الأولى عبر إعادة هيكلة المؤسسات ولامركزيتها. وتم حل الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة وإنشاء:

- الشركة الوطنية ألتور المتمركزة في تيبازة والمكلفة بتسيير الوحدات الشاطئية والصحراوية
- الشركة الوطنية للفنادق السياحية SNHU المتمركزة بالمدية والمكلفة بالفندقة الحضرية.
- الديوان الوطني للسياحة المتواجد بنادي الصنوبر ONSS.
- الشركة الوطنية للدراسات السياحية ENET بمركز سيدي فرج.
- الديوان الوطني الجزائري السياحي بالجزائرالعاصمة والذي يهتم بالنشاط التجاري.

ومن خلال مرسوم 1988 تم التحديد الجغرافي لـــ 174 منطقة توسع سياحي ZET منها 140 في الولايات الساحلية، بالإضافة إلى 202 من الحمامات المعدنية، وعن التوافد السياحي يبقى مستقرا نسبيا مقارنة بالفترة السابقة حيث تتراوح بين (250000 – 400000) سائح حسب السنوات، وبمعدل سنوي يقدر بـــ 324000 سائح، وهذا مايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02) يوضح دخول السواح خلال الفترة (1980 – 1989)

السنة	غير المقيمين الأجانب	المواطنون بالخارج	المقيمون	المقيمون الأجانب	المجموع
1980	290950	1733216		291090	2315250
1981	321478	2300173		288675	2910326
1982	278301	1600302		256144	2134747
1983	285072	1745773		289616	2320461
1984	409365	2142641		324811	2876817
1985	407325	2814977		306623	3528953
1986	347745	1939923		248034	2535702
1987	250771	1078823		36157	1363551
1988	-	-		-	966906
1989	-	-		-	1206865

المصدر: وزارة السياحة الجزائرية

ما نلاحظه من تحليلنا لهذه المعطيات أنه بلغ متوسط التدفقات السياحية من سنة 1975 إلى 1978 ما يقارب 245 ألف سائح في السنة وهو رقم ضئيل جدا إذا ما قورن بدول الجوار مثل تونس الذي بلغ فيها التوسط في نفس الفترة 1.05 مليون سائح سنويا والمغرب 1.3 مليون سائح سنويا[1] إن هذا المعدل بدأ يرتفع نوعا ما بعد سنة 80 بسبب الاستقرار السياسي وكذا انتهاج الجزائر لسياسة هجومية في

عملية الإشهار والترويج السياحي من خلال إعطاء السياحة الخارجية أهمية كبيرة بعد إهمالها في السابق وذلك بسبب التوجه نحو السياحة الداخلية. أما بالنسبة للإيرادات السياحية في هذه الفترة بلغت في المتوسط 122.7 مليون دولار فلم تكن ذات شأن بالنسبة للإيرادات الإجمالية للدولة مقارنة بدول الجوار حيث بلغت مثلا في المغرب 800 مليون دولار وفي تونس 488 مليون دولار[349]، ويرجع ضعف الإيرادات السياحية الجزائرية في هذه الفترة إلي عاملين هما:

- قلة التدفقات السياحية إلى الجزائر.

- الأسعار المطبقة في الجزائر آنذاك كانت مدعمة لكل السلع والخدمات حيث لا يوجد فرق بين السائح والمقيم.

المرحلة الثالثة (1990 – 1997): تميزت المرحلة بتدهور وإنخفاض للحركة السياحية في الجزائر نتيجة حرب الخليج سنة 1991 وكذلك تدهور الحالة الأمنية للبلاد. وعرفت هذه المرحلة ظهور الإطار القانوني الضروري لتطوير الإستثمارات الخاصة وبالموازاة فإن تدهور الوضعية الداخلية للبلاد قد أضعف إنعكاسات هذه الإجراءات الأولية، كما أن مؤشرات نشاط السياحة تأثرت تأثرا شديدا.

إن عدد السياح ما فتئ ينخفض في هذه الفترة، ففي سنة 1990 كان عدد السياح الأجانب 685815 سائح أجنبي لتسجل سنتي 1995 ، 1996 أخفض عدد للسواح بنسبة 70.96% مقارنة بسنة 1994، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03) يبين توافد عدد السياح للفترة (1990 – 1997)

السنة	غير المقيمين الأجانب	المواطنون بالخارج	المقيمون	المجموع
1990	685815	451103		1136918
1991	722682	470528		1193210
1992	624096	495452		1119548
1993	571993	555552		1127545
1994	336226	468487		804713
1995	97648	421916		519576
1996	93491	511477		604968
1997	94832	539920		634752

المصدر: وزارة السياحة الجزائرية

[10] - الديوان الوطني للإحصاء ، 2006، الجزائر.

ما يلاحظ من الجدول أن هناك إنخفاض في عدد السياح من سنة لأخرى وهذا راجع للظروف الأمنية خلال تلك الفترة.

كما أن الإيرادات بالعملة الصعبة الناجمة عن السياحة الدولية لم تبلغ المستويات المطلوبة بل إنخفضت من 105 مليون دولار سنة 1990 إلى 20مليون دولار سنة 1998 أي ما تمثل نسبة الإنخفاض 80%.[350] ولم تعرف منشآت الإيواء تقدما سواء كان بالنسبة للقطاع العام أو الخاص، وهذا بسبب الأزمة التي عرفتها هذه الفترة والتي أثرت على مجال الإستثمار السياحي بشكل كبير، ولم تتجاوز السعات الفندقية في هذه الفترة سوى 67087 سرير لكل من القطاع العام والخاص.[351]

المرحلة الرابعة (1998 – 2005): تميزت هذه المرحلة بصدور القانون 01/99 المؤرخ في 06 جانفي 1999[352]، والذي حدد القواعد المتعلقة بالفندقة بهدف حماية وترقية وتطوير النشاط الفندقي وذلك عن طريق:

* دعم القطاع بنص تشريعي ينظم النشاط الفندقي.
* التعريف ببنود العقد الفندقي الذي يحدد واجبات وحقوق كا من الفندقي والزبون.
* وجوب تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب تبعا لأحكام المادة 54 من نفس القانون، حيث أن هذه العملية لم تكن إجبارية من قبل بل تأتي في سياق طلب إختياري للفندق.
* وجوب الحصول على موافقة مسبقة لمصلاح وزارة السياحة قبل إنجاز أو تهديم أو تعديل أي منشأة فندقية.

إعتماد مسير كل مؤسسة فندقية لشروط تأهيلية تطبعها الإحترافية.

وقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 130/2000 المؤرخ في 11 جانفي 2000[353]، الذي يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك وهذه المعايير مستمدة من المعايير الدولية والتي أوصت بها المنظمة العالمية للسياحة، وقد تم إحداث درجة دنيا للفنادق تسمى بدون نجوم، هذه العملية سمحت بالوقوف على الوضعية الحقيقية للحظيرة الوطنية. حيث أنه من بين 81024 سرير المشكلة لها سنة 2004 فإن 85% من الطاقة الإيوائية لا تستجيب للمعايير الدولية، مما يستدعي مضاعفة الجهود لتدرك هذا العجز.وفيما يخص مناطق التوسع فقد قنن قانون 2003/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003[354] كيف يجب التعامل معها، وأعطاها الإطار القانوني حيث وضعها كمناطق ذات منفعة عمومية

---

[11] - المجلس الإقتصادي والإجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

[12] - المجلس الإقتصادي والإجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[13] - الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة بتاريخ 1999/01/06، ص: 03.

[14] - الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة بتاريخ 2000/06/11، ص: 03.

[15] - الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة بتاريخ 2003/02/17 ، ص: 03.

وللصالح العام، وبالتالي فإن الدولة هي التي من يتكفل بكل الدراسات المتعلقة بها. ونتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية خلال هذه الفترة، تحسنت صورة الجزائر بالخارج مما أدى إلى إنتقال عدد السياح من 678448 سائح سنة 1998 إلى 1443090 سنة 2005، مع تحسن في توافد الأجانب.وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04) يبين توافد السياح للفترة (1998 – 2005)

السنة	غير المقيمين الأجانب	المواطنون المقيمون بالخارج	المجموع
1998	107231	571234	678448
1999	140861	607675	748536
2000	175538	690446	865984
2001	196229	705187	901416
2002	251145	736915	988060
2003	304914	861373	1166287
2004	368562	865157	1233719
2005	441206	1001884	1443093

المصدر: وزارة السياحة الجزائرية

نلاحظ من الجدول ابتداءا من سنة 1999 سجل القطاع السياحي الجزائري تحسنا ملحوظا فحسب معطيات وزارة السياحة الجزائرية وصل عدد السياح الأجانب سنة 1999 إلى 140861 سائح إستمر هذا الوضع في التزايد حيث وصل سنة 2006 إلى 480000 أي بزيادة قدرها 29.34% وهي زيادة معتبرة وترجع هذه الزيادة في الأساس إلي تحسن الوضع الأمني في هذه الفترة وكان هؤلاء السياح موزعين طول السنة على مختلف المنتجات السياحية المتوفرة في الجزائر وهي السياحة الترفيهية والشاطئية والتجوال، زيارة الآثار وتمتع بأشعة الشمس شتاءا في الصحراء الكبرى الجزائرية، اذا السياحة في الجزائر لا تشكو من قلة تنوع المنتج السياحي بل من عدم الأخذ بوسائل وطرق التخطيط والتسويق والمتابعة الميدانية والإرادة القوية لتنمية القطاع.

II) الإستراتيجية المستديمة لتنمية القطاع السياحي من سنة 2004 إلى آفاق :2013

1- أهداف إستراتيجية التنمية آفاق 2013:

إذا كان النمو الإقتصادي يشكل أهم مؤشر للتنمية، وفيما يخص السياحة يؤكد الخبراء على أن السياحة لا يمكن أن تشكل عامل للتنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق تنمية مستديمة، وبعبارة أخرى تثمين كل التراث بمختلف أشكاله.

ولتحقيق هذه الأخيرة حددت وزارة السياحة منذ جوان 2004 الإستراتيجية المستديمة لتنمية القطاع السياحي والتي تمتد إلى غاية 2013 ، وتهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف النوعية والكمية وكذلك وضع مختلف وسائل إجراءات دعم التنمية المستديمة:[355]

أ) الأهداف النوعية:

1. تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية.
2. تحسين نوعية الخدمات السياحية.
3. تحسين الصورة السياحية للجزائر ومكانتة منتوجاتها في الأسواق السياحية الدولية.
4. تحسين أداء قطاع السياحة من خلال الشراكة ف التسيير.
5. إصلاح المؤسسات الفندقية والسياحية.
6. المساهمة في التنمية السياحية.
7. المحافظة على البيئة والفضاءات الهشة بغرض توسيع السياحة البيئية.
8. تلبية حاجيات الطلبات الوطنية المتزايدة بإستمرار وتقليص حدة الذهاب إلى الخارج لقضاء العطل.

ب) الأهداف الكمية: وتتمثل في مجموعة من الإجراءات نذكر منها:

1- رفع التدفقات السياحية: عرفت التدفقات السياحية خلال الإثني عشر سنة الأخيرة تباينات معتبرة لاسيما في منتصف التسعينات، إذ شهدت سنة 1995 إنخفاضا رهيبا في عدد السياح الذي بلغ 519576 سائح من الأجانب والجزائريين المقيمين في الخارج منهم 97648 أجنبي، ومن أجل إعادة بناء صورة الجزائر السياحية وتحسينها ورفع التدفقات تركز الجهود على عمل ترقوي مكثف قصد زيادة حصة السوق السياحية الدولية وذلك على فترتين:

* المرحلة الأولى (2004 -2007): تم في هذه المرحلة إرتفاع التدفقات لتسجل إجمالي يقدر بأكثر من 1591000 من السياح نهاية 2007، منهم 679000 أجنبي، وذلك باعتماد متوسط معدل نمو مقدر بـــ 10% من خلال السنوات الممتدة من 2000 إلى 2002.

* أما المرحلة الثانية (2008 – 2013): فقد حدد تطور التدفقات خلال الفترة بتطبيق معدل نمو سنوي ثابت يقدر بـــ 10.5% ليسجل خلال الفترة 1507000 سائح منهم 190000 سائح أجنبي.

2- تطوير الإستثمار السياحي ورفع طاقات الإيواء: ينتظر خلال العقد المقبل توسعا في مجال الإستثمار السياحي، وذلك حسب وتيرتين متباينتين خلال الفترتين 2007/2004 و 2013/2008. فنلاحظ خلال المرحلة الأولى تحقق نمو من خلال المشاريع الجارية والتي ينتظر إكمالها وتشمل 387

[16] - Ministere du tourisme, projection decennale du devloppement du secteur du tourisme en Algerie, horizon 2013 – juin 2004, p: 07.

مشروع قيد الإنجاز بمعدل إنجاز 75% وطاقة إستيعاب تقديرية تصل إلى 38000 سرير، بالإضافة إلى 154 مشروع إستثماري بلغ مستوى إنجازها 50% وتسجيل قدرة إيواء إضافية لتصل إلى 55000 سرير، وإستمر هذا الوضع في التزايد لعدد السياح حيث وصل سنة 2006 إلى 480000 سائح أي بزيادة قدرها 29.34% وهي زيادة معتبرة وترجع هذه الزيادة في الأساس إلي تحسن الوضع الأمني في هذه الفترة.

وستدعم هذه التيرة خلال الفترة (2008 – 2013) من خلال مشايع جديدة ستم طرحها مع نهاية 2007 وبداية 2008 بعضها عرض على الإستثمار الأجنبي، والتي ينتظر أن تحقق طاقة إيواء إضافية تقدر بـــ 60000 سرير بفضل إستثمارات تقديرية تقدر بـــ 150 مليار دينار جزائري، باعتماد معدل مرجعي قدر بـــ 2.5 مليون دينار جزائري/ سرير.

وهكذا فإن الإستثمارات المنتظرة خلال الفترة (2004 – 2013) يمكن أن تقدر بـــ 232.5 مليار دينار جزائري، أما طاقات الإيواء فقدرت حسب نفس الفترة بـــ 187000سرير مع آفاق 2013.

3_ وسائل وإجراءات دعم ترقية الإستثمار السياحي:

لا يمكن لدراسات العشرية المستقبلية المعدة من أجل قطاع السياحة أن تكون ذات أهمية ما لم تحظى بالدعم الحقيقي من طرف السلطات العمومية من أجل رفع العراقيل المتصلة بترقية وتطوير النشاطات السياحية من جهة، وكذا وضع الوسائل التطبيقية الكفيلة بديمومة التأطير والتنظيم الأمثل للقطاع من جهة أخرى، مما يسمح للقطاع بتوفير تأطير ودعم دائمين للمقاولين والحرفيين العاملين في القطاع السياحي.

الآثار الإقتصادية المستقبلية: إن الإستراتيجية المزمع تطبيقها من الآن فصاعد من شأنها أن تؤدي إلى تحفيز بروز صناعة سياحية حقيقية في البلاد، قادرة على مضاعفة خلق الثروات والمشاركة في الجهد الوطني للتنمية؛وسيكون للتوجهات السياحية مع آفاق 2013 آثارا متعددة لا سيما خلق مناصب شغل جديدة وإرتفاع العائدات السياحية.

1- الشغل: يعتبر مؤشر توقع مناصب العمل المتولدة من طرف النشاط السياحي هو نفسه مؤشر عدد الأسرة المستغلة، وتبين النسب المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للسياحة أن كل سرير جديد يؤدي إلى خلق 0.5 منصب عمل مباشر 1.5 منصب عمل غير مباشر، وعليه بالرجوع إلى الدراسة المستقبلية لآفاق 2013 المتعلقة بطاقات الإيواء والتي ستبلغ حجما إضافيا قدره 115000 رسير، فإن المناصب المباشرة وغير المباشرة ستقدر على التوالي بـــ 75000، 172000 منصب أي بإجمالي يقدر بـــ 230000 منصب شغل.

2- العائدات السياحية بالعملة الصعبة: ترتكز كيفية تقييم العائدات على عائدات سنة 2002 المقدرة بـــ 133 مليون دولار، تؤخذ كمرجع قاعدي من أجل تحديد مؤشر معدل التدفقات السنوي، والتي قدرت بـــ 250 دولار للسائح الواحد لسنة 2002. ولقد تم تقدير العائدات المستقبلية السنوية على طول العشرية بتطبيق معدل النفقات المقدربـــ 520 دولار للسائح الواحد المصحح سنويا بالزيادة بمعدل 3%، الأمر الذي يرفع العائدات سنة 2002 بـــ 133 مليون دولار إلى 1.3 مليار دولار سنة 2013 أي يضاعف العدد بعشر مرات، وبالتالي مع آفاق 2013 فإن العائدات النظرية المجمعة ستقارب 6.4 مليار دولار.

البرنامج الحكومي الحالي للنهوض بالقطاع :

أ- إرادة الدولة في تنمية القطاع السياحي وأسبابها: تحول الجزائر منذ أن تعافت من الأزمة الأمنية الناتجة عن المأساة الوطنية سنة 99 ومن الأزمة التمويلية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول منذ سنة 85 إلى سنة 99، تسطير برامج اقتصادية واجتماعية لنهوض واستدراك التأخر الذي يمس كثير من القطاعات. ففي المجال الاقتصادي عملت على ضخ استثمارات ضخمة بعد سنة99 في مجال البنية التحتية.

* تطوير وتوسيع شبكه الطرق البرية والتوسع في بناء المطارات عبر أرجاء الوطن وتدعيم شركة الطيران الوطنية وفتح مطارات الجزائر أمام الملاحة الدولية.

* تكثيف البني الفوقية من جامعات ومؤسسات تربوية ورياضية وصحية وتجهيزها بأحدث المنتجات.

*تحديث وفتح قطاع الاتصال أمام الاستثمارات الأجنبية لتطويره وعصرنته.

* تحويل أربع تجمعات سكانية كبرى إلى عواصم هي الجزائر العاصمة ،وهران، قسنطينة، عنابة وإنشاء حظائر ترفيهية بها وحماية الساحل وتثمينه وترقيته.

هذه المشاريع كلها ممولة من قبل الدولة كليا. هدفها إعداد الأرضية الجيدة من أجل تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية خاصة في القطاع السياحي الذي تعتبر فيه العناصر السابقة أساسية لتنميته. بالإضافة إلى ذلك أصدرت الجزائر منظومة تشريعية وقانونية هامة، تعطي للاستثمار المحلي والأجنبي كل التشجيع والتسهيلات وخاصة المتعلقة بالاستثمار في القطاع السياحي، وصدر كذلك

* قانون رقم (03- 03) في سنة 2003 والذي ينص على تحديد مناطق التوسع السياحي وكيفية الحصول عليها من أجل تنفيذ المشاريع الاستثمارية وأسندت مهمة اقتناء وتهيئة وترقية وإعادة بيع أو

تأجير الأرضي للمستثمرين لهيئة واحدة هي الوكالة الوطنية للتنمية السياحية من أجل تسهيل الحصول على العقار السياحي.

* إعلان رئيس الجمهورية يوم 20 فبراير 2009 على الشروع في تأسيس صندوق خاص بالاستثمار من أجل دعم عملية التمويل

وإدراكا من السلطات الرسمية للأزمة التمويلية الناتجة عن إنخفاض أسعار البترول وتجنبا للاعتماد الكلي على هذه المادة التي يتعلق مردودها بما تتسم به الأسواق العالمية من عدم إستقرار إذا يتوقف الطلب على المواد الأولية ومنها البترول على الأحوال الاقتصادية السائدة في البلاد الصناعية كما حدث في الأزمة الاقتصادية الحالية حيث إنخفض سعر البرميل من 140 دولار إلى 40 دولار وكذلك السياسات التي تنتهجها هذه الدول في مجال التعاملات في السوق البترولية بإتباع أسلوب تفضيلي، علاوة على ما يتعرض له الطلب على المواد الأولية من عوامل غير مستقرة منها منافسة البدائل الصناعية والاتجاه إلى التقليل من إستخدام المواد الخام، والجزائر تعتبر من الدول القليلة في العالم التي ترتبط كل واردتها من العملة الصعبة بهذه المادة وتشكل باستمرار خطر على الاقتصاد الوطني فكان على الجزائر التفكير للتخلص من هذه الكماشة التي كلما تأثر السوق البترولي العالمي ولو بشكل طفيف انقلب مباشرة على الحالة الاقتصادية للجزائر مثل الأزمة الاقتصادية الدولية الحالية التي بدأت منذ 2008 ولا يعلم أين تتوقف، ومن أجل كل هذه المخاطر تعمل السلطات في الجزائر على إستغلال الإمكانيات السياحية التي تلقى رواجا من قبل المواطنين في الداخل مثل الحمامات المعدنية والسياحة الشاطئية للحد من السياحة العكسية حيث يسافر 1.5 مليون جزائري للسياحة في الخارج سنويا. ومحاولة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال إحصاء وتثمين كل الموارد الاقتصادية التي تلقى رواجا خارج الوطن وتصديرها والتي منها مورد السياحة، فكل علماء الاقتصاد متفقين على أن القطاع السياحي أصبح في الوقت الحالي ينافس أضخم القطاعات التصديرية سواء الصناعية أو التجارية أو تصدير المواد الأولية، وكل إختلافاتهم لم توجه للمزايا الاقتصادية للسياحة وإنما إلى الآثار التي يمكن تركها على الجانب الاجتماعي والبيئي، ومع ذلك لم تكن لهذه التحفظات إلا أثر ضئيل لدى واضعي السياسة الاقتصادية [356] في الدول النامية على إعتبار أن السياحة تعتبر شريكا له وزنه في تمويل الاقتصاد وفي خلق مناصب الشغل، من أجل كل هذا تسعى الجزائر لجلب المزيد من التدفقات السياحية من خلال رفع شعار النهوض بالقطاع السياحي لالتحاق بدول الجوار (تونس والمغرب) وكذلك

[17]- محي زيتون، السياحة ومستقبل مصر، دار الشروق ، القاهرة، 2002.

من أجل جعله أحد مصادر التنمية الاقتصادية لذلك وضعت الجزائر عدة خطط تنموية حديثة لتنمية القطاع السياحي أهمها :

ب) خطة التهيئة السياحية حتى سنة 2025 : تجسيدا لهذا التحليل والخطاب الرسمي الذي بدأ يتكلم بشكل واضح وصريح على تنمية القطاع السياحي إنتقل القول إلى الفعل من خلال رسم خطة تنمية سياحية تمتد من سنة 2000 إلى 2010 وأعلن كل أهدافها سواء في مجال الانجازات السياحية أو في مجال النتائج المرتقبة والتي قدرت تقدير كميا أو من ناحية الوسائل القانونية والتمويلية حيث أخذت الدولة على عاتقها التمويل الكلي لكل البني التحتية في مناطق التوسع السياحي وفتح باب الاستثمار واسعا أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مجال البنية الفوقية وفق التحفيزات المنصوص عليها في التشريعات سابقة الذكر لكن بعد ثلاث سنوات لم يشرع في التنفيذ بسبب إعادة تقييم الخطة لا من حيث المدة ولا من حيث الحجم المالي المرصود فعدلت إلى خطة أخرى تنطلق من سنة 2000 إلى 2013 ، وبعد الشروع في تنفيذها تبين وجود عدة نقائص تحول دون مواصلة تنفيذها:

1- مشكلة العقار السياحي الذي لم يحل نهائيا.

2- مشكلة التمويل لعدم وجود جهاز بنكي يقدم منتج مالي يتلاءم وخصوصية القطاع السياحي.

ومن أجل الشروع في خطة سياحية موضوعية وواقعية وعدم الوقوع في أخطاء الخطتين السابقتين وبعد إجراء دراسات معمقة من قبل مكاتب دراسات أجنبية متخصصة في المجال السياحي من مصر وتونس وإيطاليا، وحصر كل المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع، وتم تقديم الاقتراحات التالية:

- تحديد أسلوب التنمية الذي يجب انتهاجه في هذا القطاع وتحديد أنواع السياحة التي يمكن ترقيتها وأماكن تواجدها.

- تحديد الدور الذي يجب أن تلعبه الوزارة من أجل الترويج والإشهار للمنتج السياحي في الخارج.

- تقليل الصعوبات أمام المستثمرين خاصة في مجال توفير العقار السياحي بطرق سهلة وبسيطة وإنشاء منتج مالي من أجل تمويل الاستثمارات السياحية يتلاءم وطبيعة القطاع.

حيث قامت لجنة التخطيط على مستوي الوزارة الوصية باعداد خطة التنمية السياحية حتى 2025 تحتوي على الأهداف والوسائل والإجراءات الواجب اتخاذها للوصول بها إلى منتهاها والتي تجعل من الجزائر وجهة سياحية دولية ابتدءا من 2015 وقسمت الخطة إلى مرحلتين هما 2008 / 2015 ثم

2016 / 2025، تم تحديد أهداف الفترة الأولى وترك الفترة الثانية إلى ما بعد الحصول على نتائج الفترة الأولى[357].

ج) نموذج التنمية السياحية المتبع في هذا الخطة: تم تقسيم الجزائر إلى ست أقطاب سياحية تم تهيئتها لبروز وجهة سياحية للامتياز تتصف بالديمومة والتنافسية والإبتكارية. وحسب المخطط فإن تهيئة هذه الأقطاب يؤدي إلى الشروع في الانطلاقة الأساسية التي سوف تدفع بنهوض القطاع في كافة أقاليم التراب الوطني نظرا للترابط الذي يستحدث بين هذه الأقطاب بواسطة البنية التحتية الجاري إنجازها، ثم بعد ذلك إقامة البنية الفوقية بالتدرج مع التركيز في كل قطب على الفروع الواعدة، فإذا كانت لكل الفروع أهميتها فهناك ست فروع لها الأفضلية في الفترة (2008 - 2015) هي[358]، الإستحمام ، السياحة الشاطئية، الصحراوية، الثقافية، الصحية، الترفيهية.

د) الأهداف الإجمالية للمخطط:

- الأهداف النوعية : كون المشرفين على القطاع السياحي في هذه الفترة تحروا الواقعية وعدم الدخول في تسطير أهداف لا يمكن تحقيقها نظرا للجهد الكبير الذي ينتظر بذله لدمج القطاع أولا في التنمية لذلك جاءت الأهداف النوعية عبارة عن مؤشرات عامة ومستقبلية منها:

* ترقية اقتصاد بديل أو مكمل لقطاع المحروقات.

* تحقيق التوازنات الكبرى، والانعكاس الإيجابي على القطاعات الأخرى .

* تثمين صورة الجزائر دوليا، من خلال تكثيف الترويج والإشهار نحو الدول "مصدر السياح نحو الجزائر" .

* تثمين التراث التاريخي والثقافي والشعائري .

* التوفيق الدائم بين ترقية السياحة والمحافظة على البيئة .

- الأهداف الكمية : من البديهي أن الأهداف النوعية السابقة الذكرى تبقي مرهونة بتحقيق الأهداف الكمية، حيث أن التنبؤ بحجم الحركة السياحية في المستقبل وعدد السائحين المتوقع قدومهم إلى الجزائر أهمية كبيرة في مجال التخطيط للسياحة فعدد السائحين المتوقع يعد مؤشرا أساسيا تسترشد به كل من الحكومة والقطاع الخاص في تخطيط النشاطات المستقبلية إذ على ضوء هذا تتحدد الإيرادات السياحية المتوقعة وحجم الاستثمارات في الخدمات السياحية

[18]- تقرير تفصيلي عن مخطط التهيئة السياحية في الجزائر حتى سنة 2025. صادر عن وزارة السياحة الجزائرية سنة 2008.

[19] - نفس المرجع السابق.

المختلفة من إقامة ونقل ومطاعم والاستثمارات في البنية الأساسية وميزانية الترويج والتنشيط السياحي وغيرها من الأمور الأساسية، وخطة التهيئة السياحية حتى 2025 لم تغيب هذا الجانب حيث جاء فيه.

- رفع طاقات الإيواء : نظرا لكون أغلب الفنادق المنجزة في الفترة السابقة بدون درجة تصنيف ومن ثم فهي غير مؤهلة لاستقبال السياح فإن المسعى في هذا المخطط هو جعل الجزائر وجهة سياحية دولية في سنه 2015. ويتوقع المخطط أن يدخل للجزائر نهاية 2015 عددا يصل إلى 2.5 مليون سائح أي بنمو قدره 19.2% عن سنة 2006 . وحسب الدراسة التي أشرفت عليها وزارة السياحة وباحترام مقاييس الجيران فإن هذا العدد يحتاج إلى 75 ألف سرير لذلك جاءت في أهداف المخطط إنجاز 40000 سرير منها 30000 سرير في المدى القصير، والوصول إلى 75 ألف سرير عند نهاية 2015.

- إنجاز سلسلة من الفنادق الرفيعة (Hotel de chaine) بعدد أسرة قدره 29386 سرير.

- إنجاز عشرون قرية سياحية متميزة وتهيئة أرضيات جديدة مدمجة مخصصة للتوسع السياحي مصممة للتناسب مع الطلب الدولي والوطني .

هـــ) حجم الاستثمارات : قدر حجم الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين سنة 2008 /2015 ب 2.5 مليار دولار موزعة على الفترة الأولى المقدرة ب 07 سنوات حيث قدرت تكلفة السرير الواحد إجمالا بـــ60000 دولار ، أما حصة الاستثمارات العمومية فقدرت بـــ 375 مليون دولار على مدى سبع سنوات موجهة أساسا لتمويل الدراسات والترويج والإشهار، كما خصصت واحد مليار دولار من أجل تهيئة المناطق السياحية وتدعيم البنية التحتية وفيما يلي جدول يبين ما هو مسجل حاليا على مستوى كل المؤشرات السياحية سنة 2007 وما هو متوقع حتى نهاية الفترة الأولى من الخطة. الجدول رقم (05) يبين خطة الأعمال في خطة 2015 بالأرقام

المؤشرات	2007	2015	المضاعف بـــ
عدد السياح	1.7 مليون	2.5مليون	× 1.47
عدد الأسرة	84869 سرير يعاد تأهيلها	إضافة 75000 سرير فخم	159869=180× سرير
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7 بالمائة	3 بالمائة	× 1.7
الإيرادات (مليار دولار)	0.25	1.5 إلى 2	× 6 أو × 8
مناصب الشغل التكوين السياحي مقاعد	200000مباشر وغير مباشر	400000مباشر وغير	

بيداغوجية	1200	مباشر	2 ×
		91600	142800=2.8 ×

المصدر : وزارة السياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

من هذا الجدول نلاحظ أن المشرفين على وضع الخطة وبعد حصر كل الإمكانيات ووضع التوقعات باستخدام مضاعف لسنة الأساس التي هي سنة 2007 والتي ليس بالخيالية أو المستحيلة فكل المضاعفات كانت تقريبا أقل من ثلاثة ماعدا الإيرادات التي كان فيها التفاؤل كبير والمبني أساس على أن نفقات السياح في هذه الفترة سيتراوح بين 600 إلى 800 دولار في المتوسط يوميا.

و) معوقات تنفيذ الخطة: إن القطاع السياحي في الجزائر رغم ما يتمتع به من إمكانيات سياحية كبيرة ورغم التأخر المسجل في القطاع خاصة في مجال البنية الفوقية والاشهار والترويح والراجع أساسا لعدم صرامة التشريعات والعمل على تنفيذها لذلك بقي القطاع يراوح مكانة إلا أن الخطة الحالية المدعومة رسميا لو يتم تنفيذها بالشكل المسطر من خلال تذليل العقبات التالية:

- تنفيذ القرار المتعلق بالعقار السياحي.

- الاسراع في إنشاء صندوق خاص بالاستثمار.

- توفير الخبرة والتقنيات عن طريق مكاتب دواسات متمكنة تعمل على توجيه المستثمرين.

- فتح مكاتب وممثليات لتعريف بالسياحة الجزائرية بالخارج.

الخاتمـــة:

من أجل إرساء صناعة سياحية تنافسية من جهة، وتشجيع بروز صناعة تقليدية منتجة لثروات من جهة أخرى في آفاق سنة 2025 يجب على الجزائر إبراز قيمة الطاقات والمزايا التي تملكها في هذا المجال حتى تتمكن من تجسيد الأهداف والإستراتيجيات التي تبنتها والتي تهدف إلى إرساء قواعد إنعاش القطاع السياحي وجعله يتلاءم والمعطيات الجديدة للاقتصاد العالمي، وفي هذا الصدد على السلطات الحكومية أن تولي إهتماما خاصا لمعالجة نقاط الضعف التي تميز هذا القطاع وبالتالي مواجهة التحديات التالية:

- تحدي التنمية الخاصة بإنجاز هياكل سياحية وحرفية وتجديد الهياكل الموجودة.

- تحدي النوعية وتحسين الخدمات السياحية والإنتاج الحرفي.

- تحدي تحسين صورة الجزائر لتدعيم إستقرار الدولة من خلال جهود خاصة لترقية المنتج السياحي، ويتم هذا من خلال الترويج لمنتجاتها السياحية في الأسواق العالمية.

إن وجود هذه المشاكل من شأنه أن يعرقل خطة التنمية السياحية التي سطرتها الجزائر للعشرية الحالية الممتدة من سنة 2000 إلى 2010، والتي تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الكمية والنوعية منها رفع قدرات الإستقبال السياحي، رفع التدفقات والإيرادات السياحية، رفع حجم الإستثمارات السياحية، خلق مناصب شغل جديدة، تنويع العرض وتحسين نوعية المنتجات السياحية ...الخ.

ومن أجل ضمان نجاح الإستراتيجية السياحية الحالية والحد من المشاكل التي تعترض تنفيذها، يجب على الحكومة الجزائرية القيام بتدعيم هذه الإستراتيجيات بمجموعة من الوسائل القانونية، بعضها يتعلق بتنظيم عملية إستغلال الموارد السياحية والبعض الآخر مرتبط بتنظيم عملية التسيير للقطاع السياحي.

وبناءا على ما تقدم ندرج بعض التوصيات قصد المساهمة في تفعيل وتنشيط السياحة:

1- إعداد مخطط تنموي شامل وواضح المعالم ومحدد بمدة زمنية

2- إعادة النظر في التأهيل وأداء المستخدمين من خلال برامج تكوينية خاصة بهذا القطاع.

3- تدعيم المنظومة القانونية والتشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية والتسهيلات اللازمة.

4- إشراك القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي بفاعلية ونزاهة.

5- مواكبة تكنولوجيا الإعلام والإتصال في المجال السياحي.

6- بث الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال الوسائل الترويجية.

7- تحسين صورة الجزائر السياحية في الخارج من خلال الندوات والمهرجانات والمعارض...الخ.

8- الدعم الفعلي لوكالات السفر.

9- القيام ببحوث ودراسة السوق لتطوير قطاع السياحة.

10- المشاركة في المعارض الدولية والإقليمية والإهتمام بتسويق وجهة الجزائر.

11- تفعيل دور الخدمات (بنكية، مالية، صحية، .....الخ).

المراجع بالعربية:

1- أحمد فوزي، ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص: 151.

2- محي زيتون، السياحة ومستقبل مصر، دار الشروق ، القاهرة، 2002، ص: 20.

3- نبيل الروبي، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر، القاهرة، ص: 16.

4- عزوز محمد، الشراكة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 17.

5- تقرير صادر عن المنظمة العالمية للسياحة.

6- تقرير صادر عن جامعة الدول العربية، 2007.

7- تقرير تفصيلي عن مخطط التهيئة السياحية في الجزائر حتى سنة 2025.صادرعن وزارة السياحة 8الجزائرية سنة 2008.

9- المجلس الإجتماعي والديمقراطي،مشروع التقرير حول المساهمة من أجل تحديد السياحة الوطنية،الدورة16،نوفمبر 2000.

10- الديوان الوطني للإحصاء ، 2006، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Belkacem heddar : role socio – economique du tourisme cas de l' algerie edition ENAP/ ENAL . OPU. 1998 algere

2- evaluation du potential a l'exportation,section prog alg 95/001 mars 1997

3- omt: barometre omt du tourisme internatianal volume 4 ne'l janvier 2006 p: 3

4- world, economic forom 2007 travel and tourism competativeness report 2007. ED, BY: J. blanke and the chiesa, geniva